



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فوراً: 2022/3/23

حتى لا تنسى: مقال للحاكمة كاثي هوكول في **NEW YORK DAILY NEWS**: لا تلقوا باللوم على إصلاح الإفراج بالكفالة؛ قوموا بتحسينه

نشرت صحيفة New York Daily News اليوم مقالاً للحاكمة كاثي هوكول ونائب الحاكمة بريان بنجامين حول أهمية التغييرات المستهدفة في قوانيننا لتعزيز الأمن العام. نص المقال متاح أدناه ويمكن مشاهدته عبر الإنترنت [هنا](#).

في عام 2019، أدخلت الجمعية التشريعية للولاية إصلاحات تاريخية على قوانين الإفراج بالكفالة الخاصة بنا. لقد كان الهدف من هذه التغييرات إصلاح نظام يكون فيه العرق والوصول إلى المال في كثير من الأحيان هما المحددان ما إذا كان سيتم حبس المتهمين قبل مواجهة المحاكمة. هذه النتائج المتباينة، التي أثرت بشكل غير متناسب على مجتمعات ذوي البشرة السوداء والبنية، لم تكن فقط مجحفة في الأساس، بل قوضت الثقة في نظام العدالة الجنائية لدينا.

لقد كانت الإصلاحات ناجحة: هناك عدد أقل من سكان نيويورك خلف القضبان لمجرد أنهم لا يستطيعون الدفع، وقد وفرنا أموال دافعي الضرائب في هذه العملية.

على الرغم من ذلك، شهدنا، منذ إقرار القانون، زيادة مقلقة في عمليات إطلاق النار والقتل. ومع ذلك، لا تشير البيانات إلى أن إصلاح الإفراج بالكفالة هو السبب الرئيسي. في مدينة نيويورك، طرأ تغيير ضئيل على النسبة المئوية للأشخاص الذين تم استدعاؤهم وإطلاق سراحهم بتهمة ارتكاب جرائم أسلحة نارية منذ بدء إصلاح الإفراج بالكفالة، من 25% قبل إصلاح الإفراج بالكفالة إلى 27%، وفقاً لتحليل من قسم خدمات العدالة الجنائية بولاية نيويورك. في خارج مدينة نيويورك، ارتفعت هذه النسبة من 20% إلى 22%.

وبالمثل، فإن النسبة المئوية للاعتقالات على خلفية إطلاق النار في مدينة نيويورك، حيث بلغت نسبة المدعى عليهم بتهمة جنائية مفتوحة حوالي 25% لسنوات، على الرغم من أنها ارتفعت من 24% في عام 2019 إلى 28% في عام 2021، وفقاً لبيانات شرطة نيويورك.

إن إلقاء اللوم على إصلاح الإفراج بالكفالة في زيادة العنف الذي تواجهه المدن في جميع أنحاء أمريكا ليس عادلاً ولا تدعمه البيانات. وإن الإمعان في ذلك يؤدي إلى تشتيت انتباهنا عن العوامل الأكثر أهمية على الأرجح: اضطرابات الوباء، وانتشار الأسلحة غير القانونية، وزيادة نشاط العصابات، وانخفاض معدلات الاعتقال، ونظام المحاكم المدعوم، على سبيل المثال لا الحصر.

لكن هذا لا يعني أن قانون الإفراج بالكفالة كما هو قائم حالياً مثالي. عندما يتم إعادة اعتقال واحد من بين كل أربعة أشخاص تم القبض عليهم بتهمة ارتكاب جرائم أسلحة، فإننا لا نفعل ما يكفي. لقد كانت معدلات مرتكبي الجرائم المتكررة فاشلة قبل إصلاح الإفراج بالكفالة، ولا تزال فاشلة حتى يومنا هذا.

نحن ملتزمون بحماية التقدم الذي أحرزناه نحو نظام عدالة جنائية أكثر إنصافاً. لكن هذا لا يتعارض مع إجراء تغييرات واعية ومدروسة لقوانيننا من شأنها تعزيز الأمن العام.

أولاً، لا بد لنا أن نعالج مشكلة مرتكبي الجرائم المتكررة. إذا ارتكب شخص ما جريمة ثانية أو ثالثة أثناء فترة الإفراج عنه قبل المحاكمة، فيجب أن يكون الضباط قادرين على إلقاء القبض عليه وألا يتم فرض قيود عليهم عند إصدار "مذكرة استدعاء للمثول أمام المحكمة" كما يحدث في كثير من الحالات. وبالمثل، يجب أن تخضع جرائم الكراهية للاعتقال، لا لمذكرات استدعاء للمثول أمام المحكمة. وبالنسبة لمرتكبي الجرائم المتكررة، يجب السماح للقضاة بإطلاق سراحهم بكفالة - حتى لو لم تكن الجريمة مؤهلة حالياً للإفراج بكفالة.

ثانياً، يجب أن نجعل من الممكن للقضاة أن يفرجوا بكفالة في جميع قضايا الجنايات التي تنطوي على أسلحة غير قانونية، بما في ذلك عندما يتم بيع أسلحة غير قانونية أو منحها للقاصرين - وهي جريمة ليست مؤهلة حالياً للإفراج بكفالة على نحو مستغرب.

أخيراً، بالنسبة لجرائم العنف والجرائم التي تنطوي على أسلحة نارية، يجب أن نتيح للقضاة وضع شروط أكثر تقييداً قبل المحاكمة، بناءً على معايير محددة. في الوقت الحالي، يجب أن تستند جميع القرارات المتعلقة بالإفراج بالكفالة والاحتجاز السابق للمحاكمة فقط إلى الشروط "الأقل تقييداً" اللازمة لضمان عودة المتهم إلى المحكمة. في قضايا العنف الأسري، منحت الجمعية التشريعية القضاة بالفعل المزيد من العوامل التي يجب مراعاتها (مثل إذا كان للمدعى صاحب سوابق في استخدام الأسلحة النارية أو خالف أمر حماية في وقت سابق).

هذا ليس معيار "خطورة" ذاتي - يجب أن تستند القرارات إلى ظروف واقعية محددة. يجب أن نطبق هذا النموذج على الجرائم الخطيرة الأخرى بناءً على ما هو موجود بالفعل في قانون العنف الأسري.

ستعمل هذه التغييرات على تحسين قوانيننا، لكنها لن تعكس تصاعد العنف بشكل مفاجئ. سيتطلب ذلك نهجاً شمولياً. نحن نعمل بالفعل على تكثيف جهودنا لوقف تدفق الأسلحة غير القانونية، ودعم إيقاف العنف المجتمعي، وزيادة الموارد لفرض القانون المحلي. وسنواصل الاستثمار في الحلول الناجحة.

ثمة جزء أساسي آخر من المعادلة هو الصحة العقلية. نقترح إجراء تغييرات على القانون لتمكين أخصائيي الصحة العقلية المرخصين من التعاون مع فرق التدخل في الأزمات والشرطة بشكل أفضل. على نفس المنوال، نحتاج إلى تعزيز قانون كندرا ليسهل على القضاة مطالبة الأفراد الذين يعانون من مرض عقلي خطير ويشكلون خطراً على أنفسهم أو على الآخرين بالمشاركة في العلاج الإلزامي للمرضى الخارجيين. إلى جانب هذه المقترحات، يجب أن نوفر موارد إضافية لمزيد من أسرة الطب النفسي في المستشفيات والمساكن المجتمعية، حتى لا يتم استبعاد أي شخص عندما يحتاج إلى المساعدة.

يجب علينا أيضاً أن نجعل الأمر أكثر سهولة للأشخاص الذين قضوا وقتهم في إعادة الانضمام إلى المجتمع بنجاح. لهذا السبب، نحن فخورون بسن تشريع "الأقل هو الأكثر"، حتى لا يتم حبس الأفراد على خلفية انتهاكات فنية للإفراج المشروط، والسبب الذي دعانا إلى السماح للأشخاص خلف القضبان بالمشاركة في برنامج المساعدة في الرسوم الدراسية للولاية هو حتى يتمكنوا من الخروج من السجن بتعليم ومهارات أكثر مما كان عليه الحال عندما دخلوا إليه.

مع هذه العوامل مجتمعة، ستستمر هذه التغييرات في العمل على تحسين قوانيننا وسياساتنا وممارساتنا لجعل ولايتنا مكاناً أكثر عدلاً وأماناً - وهو بالضبط ما سعت الجمعية التشريعية إلى القيام به في عام 2019 وما نتعهد به في مواصلة العمل معهم.

###

تتوفر أخبار إضافية على [www.governor.ny.gov](http://www.governor.ny.gov)  
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | [press.office@exec.ny.gov](mailto:press.office@exec.ny.gov) | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)